

والتمييز والميز بكسر الباء وهو الازب للتعريف وبفتحها
 ايض باعتبار ان المتكلم يميزه من بين الجناس لرفع الابهام
 قلده لانه معمول بلا حاشية الى الواسطه بخلاف المتشافي
 وهو ما اى نكرة برفع الابهام لم يذكر المستقر كما ذكر ابن
 والموضوع كما ذكر البيضاوي لان الغرض من ذكره الخياصة
 اشترك مثل رايت عيناً جارية والتواضع داخلة في التفسير
 كما عرفت حتى يخرج بغيره عن ذات يخرج الحال فانها ترفع
 الابهام عن صفة صاحبها وكذا المدة والنوع مكتوبة تامة
 باحد الانشياء للشيء وقد سبق في بحث الاسم لهم التام وعن
 ذات مقدرة اشارة الى تفسير التمييز في نسبة كاشفة في جملة
 نحو طاب زيد نفساً اي طاب شيئاً زيد بالاضافة والتمييز
 فيه عين غير اضافي خاص برب المنتصب عنه وقيل
 بالابدال ورد بانه الابهام في المنسوب اليه وهو زيد
 ولو ابدل لانسان الابهام ويستغنى عن التمييز علان فيه خلة
 المبدل منه وهو تكلف بالازيب او فيما ضاهاها اي شابه
 الجملة من اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء اي ممتلئ شئيه
 والتمييز فيه خاص لتعلق ما انتصب عنه وفاعل مجازي
 في المعنى ونحو الارض ممتنة عيوناً والتمييز فيه في حيز
 الفاعل كونه نائبة والصفة المتيمة نحو زيد طبيب اي
 والتمييز في اضافي محتمل لها اي طبيب ابوه او ابوتة لم يذكر
 في المشابهة المثال الذي يكون التمييز فيه خاصاً للمنتصب
 عنه كقوله بما ذكره في الجملة كما لم يذكر فيها الاشارة التي تدنو
 فيه الكفاية بما ذكره فيه اذ لا فرق في التمييز بينهما وابسوة
 عرض

عرض اضافي ودار عين غير اضافي خاص بالمتعلق وزيد يصن
 وجهاً جراً المنتصب عنه وافتل التفضيل نحواً زيد افضل
 من عمر وعلاً عرض غير اضافي او حشية كاشفة في اضافية
 نحو محبتي طيبة اياً وابوتة وداراً وعلماً ووجهها
 وداراً وعلماً ووجهها وهذا التمييز اي ما رفع الابهام
 عن مقدرة فاعل في المعنى حقيقة او مجازاً كما اشترطنا
 تبين ان هذا التمييز لا يجب ان يكون عين الذات
 المقدره ومحمول عليها كما يجب في المذكورة بل يكفي اشتراكها
 على المحمول ومثل العيون في نحو قوله تعالى وفيها الارض
 عيوناً فاعل في المعنى يجعل العامل لا يفرق اي انفتحت عيونها
 كذا في الحيز او في حكمه يجعل العامل محمولا اي انفتحت عيونها
 كما في شرح التسهيل وفي قول المص والارض ممتنة
 عيوناً اشارة الى الثاني فافهم فلذا اي لاجل انه فاعل في
 المعنى لا يشترط على عامله كالفاعل والممازف والميرد يجوز ان
 تقديمه على الفعل وشبهه اذ المؤول بشئ لا يجب ان يكون
 في حكمه من كل وجه وفيه انه يقتضى تقديم البيان على
 الابهام واذ تبا في الغرض من التمييز وهو الابهام اولاً والتفسير
 ثانياً والتمييز لا يكون الا نكرة يدل على الاستقراء وقيل لاصالها
 وعده الاحتياج الى التعريف فتدبر والمنسوب الثامن
 ما يطلق عليه في العرف لفظ المتشافي قد مره على جنس باب كان
 لانه معمول الناقصة خاصة بخلافه ولما لم يكن محمداً مطلقاً
 يجب المحنة لكونه عنده مشتركاً لفظياً فصاره مختلفاً المحققة
 فتم اولاً الى فستين ثم عرف كل منهما لان لكل منهما احكاماً

مطلب الاستثناء